لاعتبارات سياقية ، وعلى هذا ورد قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِموا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كانوا يَعْلمون ﴾ فصَدْر الكلام يصف أهلَ الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم .

وقد ينزل من لا يكون سائلا مقام من يسأل ، فلا يحدث تمييز في صياغة التركيب ، وإنما يصبُّ الكلام في قالَب واحد إذا كانوا قدموا إليه ما يلوح مثله للنفس اليقظى بحكم الخبر ، فيتركها ذلك مستشرفة له ، فتأتي الجملة مصدَّرة (بإن) ويعد ذلك الأسلوب في مثل هذه المقامات من كمال البلاغة .

وقد ينزل غير المنكر منزلة المنكِر إذا تلبس به شيء من خواص الإنكار فتتحدد ملامح الصياغة أيضًا ، وعلى هذا الأسلوب قول الشاعر :

جاءَ شَقيقٌ عارِضًا رُمْحَهُ إنَّ بني عَمِّك فيهِمْ رماحُ

وقد تقلب القضية مع المنكر إذا كانت قرائن الأحوال تردع المنكر عن إنكاره [1] .

وهذه الدلالات الوضعية لا تكفي في مجال تعدُّد أشكال الصياغة للمعنى الواحد بالوضوح والخفاء ، والزيادة والنُّقصان ؛ لأننا لو أردنا خلق صورة تشبيهية وقلنا : (خدٌّ يشبه الورد) امتنع أن يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقص ؛ لأننا لو أقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها ، فالسامع إن كان عالمًا بكونها موضوعة لتلك

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص ٧٥ .